

انجاز جديد يتحقق في عهد خادم الحرمين الشريفين وقيادته الإصلاحية

المملكة تتصدر دول الشرق الأوسط في تقرير دولي لافضل بيئات العمل الاستثمارية

اليوم - الرياض

تفوقت المملكة على دول العالم العربي والشرق الأوسط كأفضل بيئة استثمارية وفقا لتقرير أداء الأعمال «Doing Business 2010» الذي صدر مساء أمس عن مؤسسة التمويل الدولية IFC التابعة للبنك الدولي حيث يقام في 183 دولة ومدى تنافسيتها الاستثمارية العالمية وانجزت خطتها المحكمة فور الاعلان عن الجائزة منذ 4 سنوات أحدثت خلالها أقصى



عمرو الدباغ

عواد العواد

درجات التطور ويأتي احتلال المملكة المركز 13 عالميا من بين 183 دولة من حيث تنافسية بيئة أداء الأعمال والاستثمار في تقرير البنك الدولي، فيما كانت تحتل المركز 16 من العام الماضي، كما احتلت المركز الـ 38 في تصنيف العام قبل الماضي، والمركز 67 من بين 135 دولة خلال تصنيف عام 2005م كتأكيد محايد لفاعلية الخطوات الإصلاحية التي تمت في مجال تحسين بيئة أداء الأعمال والاستثمار.

**الدباغ : هدفنا الحصول على أفضل المراكز العالمية
بنهاية العام القادم**



وأعرب محافظ الهيئة العامة للاستثمار ورئيس مجلس الإدارة عمرو بن عبدالله الدباغ باسمه واسم المستثمرين

في الملحة عن حاص الشحر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز راعي الإصلاحات

وداعم برنامج ١٧ في ١٧ على ما تقدمه حكومة المملكة من دعم وتسهيلات للمستثمرين في المملكة .

ومال إن الفصل يرجع بعد الله سبحانه وتعالى لخادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب

الاسي حفصهم الله خلال السنوات الأخيرة بتكثيف الجهود من أجل تحسين بيئة أداء الأعمال في البلاد. مؤكداً

أن التصنيف جاء ثمرة جهد وكفاح من العمل المتواصل من أجل الارتقاء بالمملكة في شتى

المجالات بمساعدة عدة جهات حكومية ساهمت في رفع معدلات النجاح .

مشيرا إلى أن النتائج الإيجابية في سياق برنامج تحسين بيئة الاستثمار تعد من الخطوات الكبرى لحل جميع الصعوبات والعراقيل التي تواجه الاستثمارات المحلية والمشاركة والأجنبية .

بينما أكد وكيل محافظ الهيئة العامة للاستثمار لشئون الاستثمار ورئيس مركز التنافسية الوطني ان مركز التنافسية الوطني يقوم بصفة مستمرة بمراجعة وتحليل المؤشرات والمعايير الرئيسية والفرعية التي بموجبها يتم قياس درجة التقدم الذي تحرزه المملكة في تقارير التنافسية الدولية وفيها تقرير سهولة مزاولة الأعمال حيث قام المركز بالتنسيق مع الجهات الحكومية بتحديد أهم المؤثرات التي تحتاج إلى تحسين وتم اتخاذ الخطوات اللازمة لإقرار هذه التحسينات وأدت إلى إحراز هذا المركز المتقدم حتى نكون في مصاف دول العالم المتقدمة من حيث التنافسية مع نهاية العام القادم .



أهم المؤشرات التي ساهمت في تحسين ترتيب المملكة

أخذت المملكة 9 نقاط من أصل عشرة معايير .
 xx مؤشر تسجيل الملكية: حافظت المملكة على ترتيبها في هذا المؤشر بالمرتبة الأولى عالميا في تسجيل الملكية.
 xx مؤشرات تجريبية جديدة: بدأ تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في جمع المعلومات عن مؤشرين جديدين والتي سيتضمنها التقرير في المستقبل (لم يتم الإعلان عن تاريخ إدراجهما في التقرير) وهما مؤشر الحصول على الكهرباء ويقيس هذا المؤشر عدد الإجراءات والوقت والتكلفة.

xx مؤشر بدل نشاط تجاري: قفز ترتيب المملكة في هذا المؤشر من المرتبة 28 إلى المرتبة 13 ويعود ذلك إلى إنشاء مركز الاستقبال الموحد لتأسيس الشركات في مقر وزارة التجارة.
 xx مؤشر استخراج التراخيص: في هذا المؤشر تجاوزت المملكة المرتبة 50 إلى المرتبة 33 وذلك لتطبيق أمانة منطقة الرياض لبرنامج الرخصة الفورية.
 xx مؤشر حماية المستثمرين: تحسن ترتيب المملكة في هذا المؤشر من المرتبة 24 إلى 16 وذلك يعود إلى تحسين معيار الإفصاح لدى الشركات المساهمة حيث